تفعيل الدور الفلسطيني

تمحورت النشاطات السياسية الفلسطينية، في غضون الشهرين المنصرمين، حول مسألة مركزية، وهي وسائل وسبل تعزيز المشاركة الفلسطينية في عملية السلام. وقد جاء الوقوف على نتائج، وأبعاد، وحدود، المشاركة الفلسطينية، في الجولات الخمس السابقة، عبر دورة عادية للمجلس المركزي الفلسطيني، وذلك بعد ان تمّ تأجيلها، اثر الحادث الذي تعرّض له الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في نيسان (ابريل) الماضي. وقد جاء انعقاد هذه الدورة بعد وقت قصير من اعلان فشل الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن.

خطوط عريضة للتحرك

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعاته العادية في الفترة الواقعة ما بين ٧ ـ ١٠ ايار (مايو) ١٩٩٢ في تونس العاصمة، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، وبحضور رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات.

استهل السايح اعمال المجلس بتهنئة عرفات على نجاته من الحادث الذي تعرّضت له طائرته في الصحراء الليبية. ووقف أعضاء المجلس دقيقة صمت على ارواح شهداء الثورة. وأقرّ المجلس جدول أعماله، وتضمن: عملية السلام؛ ودعم الانتفاضة؛ وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ وتصليب البناء الداخلي؛ اضافة الى تفعيل دوائر ومؤسسات م.ت.ف. في الخارج والداخل لتلبية متطلبات النضال الوطني (وفا، تونس، ١٩٩٢/٥/٩).

استمع المجلس، في بداية جلساته، الى تقرير الدائرة السياسية حول المتغيّرات الاقليمية والدولية، وما فرضته من تحديات على الشعب الفلسطيني. كما استمع المجلس الى تقارير اللجنة العليا لمتابعة المفاوضات التي تناولت الجوانب المختلفة للموقف الفلسطيني في المفاوضات الجارية.

وفي هذا السياق، اكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، «ان المشاركة الفلسطينية في العملية التفاوضية كانت وراء بداية فك الحصار العربي والدولي عن م.ت.ف.»، مستخلصاً «ان المفاوضات ليست سهلة، وان تصحيح مسارها يتم من داخلها وليس من خارجها، وانه لا يجوز الدعوة لوقف المفاوضات مع كل عقبة تضعها اسرائيل في وجهها» (الحرية، بيروت، ١٩٩٢/٥/١٧).

من جهة اخرى، برز موقف معارض تمثّل في مداخلات الجبهتين الشعبية والديمقراطية، واعضاء آخرين في المجلس المركزي. وعلى سبيل المثال، اكد نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، على ضرورة مراجعة وتقويم المسار السلمي برمّته، مذكراً بموقف الجبهة الشعبية من مسألة المشاركة الفلسطينية فيه خلال الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني والقاضي «برفض هذا المسار الذي اثبتت الاحداث عبثيته، بسبب خضوعه للاشتراطات الاميركية ـ الاسرائيلية، وعدم أهليته لتحقيق اية مكاسب للشعب الفلسطيني» (الهدف، دمشق، ١٩٩٢/٥/١٧). وأضاف: «اننا نقترح وقف التعامل مع هذا المجرى، ونقل ملف القضية كاملاً الى مؤسسات الامم المتحدة، وعلى اساس قرارات الشرعية الدولية. ان تجربة الاشهر الستة الماضية اظهرت لنا جميعاً عدم جدية الادارة الاميركية في التعامل حتى مع الحد الادنى من قرارات الشرعية الدولية، إضافة الى عناد اسرائيل واستمرار عدوانيتها، ورفضها التعامل مع الشرعية الدولية بأي شكل من الاشكال، وتنكّرها لحقوق الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).